Diyala Journal For Human Research

Valum 4 Issue96- 2023

مجلة ديالى للبحوث الإنسانية

المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023

djhr.uodiyala.edu.iq

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

IRAQI Academic Scientific Journals

Pillars of Iraqi national security in confronting the phenomenon of terrorism

مرتكزات الأمن الوطني العراقي في مواجهة ظاهرة الإرهاب

ا. د.عبد الأمير عباس الحيالي ايهاب سالم محمد

Author Information	
Mr. Dr. Abdul Amir Abbas al-Hayali	**Ehab Salem Mohamed**
University of Diyala College of Education for Human Sciences	**Diyala University / College of Science**

Author info	
dr.abdalamer@yahoo.co	***ehabhamadany@gmail.com***

Article History

Received	*Accepted:*
20/5/2022	*5/6/2022*

Keywords: foundations, national security, th phenomenon of terrorism

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص

CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Abstract:

That the Iraqi national security strategy must be effective in organizing temporal and spatial capabilities to confront and limit terrorism, so that it is imperative for Iraqi national security to move from the brink of vulnerability to the brink of influence, and that is a stage that overlaps action and time together, and this requires the Iraqi people to be He has a vision for themselves. Self-protection requires first approaching the protection of existence, and this political pillar is one of the pillars affecting Iraqi national security, and this component exercises its influence as a result of the nature of the Iraqi political environment, which was formed according to the political quota pattern, which has become the main pillar in state administration, so it is one of the most important aspects On which the political base depends, which is one of the basic elements of Iraqi national security.

The choice of policy makers when facing obstacles and threats depends on the nature of state-owned institutions through which they seek to secure elements of confrontation to undermine Iraqi national security. The research problem revolves around what are the pillars of Iraqi national security in the face of terrorism? As for the hypothesis of the research, it is the answer to the research problem. There are a number of pillars, which are economic and social. The researcher used the descriptive approach in addition to the analytical approach in analyzing the basic pillars on *which the Iraqi national security depends. The third topic dealt with the social focus, and the fourth topic focused on the political focus.*

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

المبحث الاول

المرتكز الإقتصادي

ترتبط العوامل الجغرافية ارتباطًا وثيقًا بأمن الدول وتنميتها ، فمن الطبيعي أن يوفر لها وجود المحيط من حولها ملاذًا آمنًه [1] من أي خطر خارجي أو محتمل من أي دولة ، لذلك تعتبر المكونات الجغرافية دولًا. العوامل التي تشكل نقاط القوة والضعف ، لا سيما أن المكونات الجغرافية تؤثر في تحديد الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية للأمم ، والتي بدورها تنعكس في قوة الأمم. العلاقات مع الدول الأخرى ، وخاصة تلك القريبة منها جغرافيا.[2]

يتمثل التركيز الجغرافي في عدد من الركائز الفرعية ، ولعل أهمها الموقع. و المساحة، والحدود، لأهميتها في توضيح وإيصال سبب استهداف الجماعات الإرهابية للعراق على وجه الخصوص ، مقارنة بالدول الأخرى التي عانت من الإرهاب ، ولكن بدرجة أقل كما هو الحال في العراق.

تُقاس القوة السياسية والعسكرية للبلد من حيث قوتها الاقتصادية ، والتي تعتمد إلى حد كبير على النشاط الصناعي والزراعي القائم على السكان ، والذي يؤثر على الدخل القومي الإجمالي للبلد. هذا الموقع له تأثير على حركة الدول الأخرى ، مع عناصر التجانس والولاء للوطن الأم ، بالإضافة إلى تنوع الثروة والسكان المناسبين لحجم الدولة ، وغالبًا ما يتم استخدام عدد ونوع المكونات الاقتصادية واحتمالية الاستثمار للتمييز بين الدول الغنية والفقيرة ، حيث أن إمكانية الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة المختلفة تعد مؤشرًا على القوة، ومؤشرًا على القوة المالية لـ يبدو أن الدولة وتوازنها هنا عنصر أساسي لإمكانية التحكم في الموارد الطبيعية وامتلاكها، فيما يتعلق بالعراق، يعتبر الشق الاقتصادي من الأجزاء المهمة والمؤثرة في التخطيط الاستراتيجي العراقي، ليس لأنه مرتبط فقط بالمستوى الاقتصادي للبلد ، ولكن لأنه يقع في إطار العديد من القضايا المتعلقة بالعراق. الأمن القومي.[3]

فبعد عام (2003) ونتيجة للتغير الأستراتيجي في العراق الذي افرز عن قيام شكل جديد لنظام الحكم اخذ العامل أو المقوم الاقتصادي يبني طبقات اجتماعية محدودة ألا انه اختلف فيما بعد بسبب الكثير من العوامل, حيث نلاحظ في هذا الصدد أن المستوى الاقتصادي وعمليات توزيع الثروة أفرزت ثلاث طبقات وهي:[4]

أولآ- الطبقة العليا: وتتمثل في الطبقة التي تمارس الحكم في العراق وتمكنت من الحصول على رواتب كبيرة جداً هذا فضلا عن طبقة التجار.

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

ثانياً – الطبقة المتوسطة: وتتمثل بالأفراد الذي يعملون على ملاكات الدولة كالموظفين وعناصر الجيش والشرطة.

ثالثاً – الطبقة الفقيرة: يتم تمثيلها من قبل فئة عامة من الناس ، مثل الفئتين الأوليتين ، لا يمكنهم العيش وفقًا لمعايير محددة. وعلى الرغم من أن هذا التقسيم لم يستمر لفترة محدودة ، إلا أنه كانت هناك تغيرات ملحوظة ، خاصة بعد عام 2005 ، دخول مختلف الشركات التجارية الكبرى إلى العراق وطلبها على الموظفين والعاملين ، مما أدى إلى زيادة نسبة الفقراء والطبقة الوسطى.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستقرار الشامل للوضع الأمني في العراق ، وخاصة في بغداد بعد عام 2008 ، أدى إلى انتعاش التجارة العراقية والازدهار الاقتصادي ، وكذلك انفتاح العالم على الاقتصاد وإزالة كافة أشكاله. والعقبات التي تعيق هذا الانفتاح. نتج عن هذا ما يلي: [5]

1_ يتم تحقيق نمو اقتصادي مرتفع من خلال العلاقات البناءة مع جميع دول العالم , بالإضافة إلى الثروة الطبيعية الهائلة.

2_ انفتاح الاقتصاد يخلق جواً لازدهار الأعمال والأفكار ، ويربط مع المؤسسات المالية الدولية ، وخاصة صندوق النقد الدولي ، مما يؤدي بدوره إلى الحد من البطالة وخلق فرص عمل جديدة .

من ناحية أخرى ، فإن العراق وتحدياته الاقتصادية طويلة المدى ، المتمثلة في الفترة من 1980 إلى 1989 بالحرب الإيرانية العراقية ، التي استهلكت الكثير من الموارد الاقتصادية والبشرية ، إلى التسعينيات ، متمثلة في الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة. وفقا لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق ، وانتهت باحتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003[6] ، رغم كل هذه الظروف ، بسبب الوفرة الطبيعية للنفط والغاز والفوسفات. وغيرها من الثروات المعدنية لا تزال تصنف على أنها من الدول الغنية ولديها أراضي خصبة ومناسبة لإقامة الزراعة في مختلف المناطق الشمالية والجنوبية إذا أمكن تطوير هذه الأراضي بتوظيف القوى العاملة في الاستصلاح والإنتاج الزراعي، الذي سيصبح من اهم فروع الاقتصاد العراقي. ومن الممكن القضاء على البطالة والبطالة والمقنعة [7].

وفي السياق ذاته, فقد أشار تقرير نشرته صحيفة (وول ستريت) الأمريكية أن العراق صنف بالمرتبة التاسعة من بين الدول الأكثر امتلاكاً للموارد الطبيعية في العالم, والتي تبلغ نحو 15,9 ترليون دولار من نفط والغاز والفوسفات لسنة 2015 اذا تم احتساب قيمة المواد الطبيعية بالاستناد إلى سلع الموارد الطبيعية العشرة الأكثر قيمة, وهي النفط والغاز والفحم والذهب والفضة والنحاس والفوسفات وخام الحديد واليورانيوم[8].

كما وقد أشار خبراء الموارد الطبيعية أن البيئة العراقية من اكثر البيئات الطبيعية التي تعج بالثروات فمن حيث النفط يقدر الاحتياط في العراق بـ (143) مليار برميل وهو ما يعادل (11.8%) من الاحتياط العالمي, كما يرى الخبراء أن العراق قادر

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

على الأستمرار بطاقته الإنتاجية الحالية من النفط والتي تقدر (3,500000) مليون برميل لليوم الواحد لثلاثة قرون من الزمن. [9].

أما الغاز فقد أشار خبراء عراقيون أن احتياط العراق من الغاز (9250) مليار متر مكعب من الغاز, أي بنسبة (6-7 %) من الاحتياط العالمي .[10], هذا فضلاً عن ما يملكه العراق من معادن عدة أخرى, ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (1):

الجدول (1) حيث يتضح من خلاله مصادر الثروة المعدنية في العراق

الثروات المعدنية	مصدرها حسب المحافظة
1_الكبريت.	نينوى وصلاح الدين
2_الفوسفات.	الأنبار
3_الملح.	المثنى , نينوى
4_كبريتات الصوديوم.	صلاح الدين
5_حجر الكلس.	الأنبار والمثنى و النجف , إقليم كردستان
6_حجر الدولوميات.	الأنبار والمثنى
7_الجبسم	نينوى, كركوك, صلاح الدين, الأنبار
8_الرمال.	انتشارها بكل الأماكن وخاصة (الأنبار)
9_الكوارتزايت.	الأنبار
10- الحصى والرمل (للأعمال الإنشائية).	كربلاء, نجف, صلاح الدين, البصرة
11- أطياف الفلنفت.	الأنبار
12- السلستايت.	كربلاء , النجف
13- البوكسايت	الأنبار
14- الخامات الفلزية واللافلزية.	إقليم كردستان
15- الرصاص والخارصين.	دهوك , سليمانية
16- النحاس.	سليمانية
17- الحديد والمنغنيز.	سليمانية , دهوك

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

18- الباؤايت.	دهوك
19- الاسبست.	سليمانية
20- المرمر.	سليمانية وأربيل

المصدر : من أعداد الباحث, بالاستناد إلى: جمهورية العراق, وزارة الصناعة والمعادن, هيئة المسح الجيولوجي العراقية, بلا سنة.

ومن ناحية أخرى , فالعراق يمتلك الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة والصناعة فضلاً عن ما يمتلكه من أيدي عاملة قادرة على إدارة المشاريع الصناعية والزراعية والتي تساهم وبشكل كبير في سد الاستهلاك المحلي ودعم الاقتصاد الوطني الذي يعد هو من اهم المرتكزات للأمن الوطني، ولا بد من الإشارة إلى المعالم السياحية والدينية في العراق و خاصة المعالم المقدسة الموجودة في كربلاء والنجف وبغداد وسامراء, هذا فضلاً عن ما تحتويه باقي المحافظات من معالم أثريه ودينية أيضاً والتي تعود إلى الأف السنين. وأن توافد الزوار والسائحين إلى هذه المعالم والمراقد المقدسة ومن مختلف بلاد العالم, شكل هو الأخر مرتكزاً للاقتصاد العراقي والذي من شانه دعم وتعزيز الأمن الوطني للعراق(*).

ومما تقدم يمكن القول, بأن الاقتصاد العراقي يشكل احد العناصر الأساسية لتعزيز الأمن الوطني, فالثروات الطبيعية والموارد المالية والبنى التحتية شكلت بمجموعها المحرك الأساس لعملية التنمية والقضاء على البطالة والفقر, كما هي بحد ذاتها تشكل عنصر أساسي لبناء قوة عسكرية فعالة للدولة بقصد المحافظة على أمنها الوطني والقومي .

المبحث الثاني

المرتكز العسكري

أن من أهم التحديات أمام سيادة الدولة في جميع المجتمعات هو حماية حدودها الإقليمية والدولية ضمن الرقعة الجغرافية التي تقع ضمنها هذه الدولة أو تلك, وأن واجب حماية أطار الدولة الخارجي يقع على عاتق القوات المسلحة, هذا فضلاً عن ما قد تتطلبه الحاجة ضمن الإطار الداخلي للدولة والذي يستوجب التدخل العسكري فيه, ويكمن جوهر المقوم العسكري في مفهومه الضيق ضمان أمن أراضي الدولة ضد العدوان الخارجي [11].

أن القوة الفعلية لأي دولة تكمن في وظيفة قوتها المسلحة, ويعتمد تدخل الدولة في المعارك على حجم ما يمتلكه من قوة عسكرية سواء كانت برية أو بحرية أو جوية, أذ أن أساس المرتكز العسكري هو الجيش الذي يعد المقوم الأساس لقوة الدولة وهيبتها من خلال ما يمتلكه من تجهيزات عسكرية متطورة وأسلحة حديثة ومتطورة [12].

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

وفي ذات السياق, يمكن القول أن المرتكزات العسكرية للدولة تعد ضرورة لا يمكن تلاشيها أو الأستهانة بها وذلك لأنها الأساس في تفعيل باقي المقومات وحمايتها من التحديات التي تواجهها[13].

وبقدر تعلق الأمر بالعراق, ومنذ احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/ 2003, كانت من بين القرارات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية من خلال سلطة الائتلاف الموقت برئاسة حاكمها المدني الأمريكي (بول بريمر) هي حل الجيش العراقي وأعاده هيكلته من جديد الأمر الذي أدى إلى ضعف هذه المؤسسة التي تعد هي الأساس في حماية العراق والعراقيين, لكن الأمر لم يستمر طويلا فسرعان ما تم أعادة تشكيل جيش جديد وبتشكيلات متنوعة تم استحداثها وفق الجيوش المتقدمة في العالم من حيث التدرب والتجهيز, فقد كسب الجيش العراقي الجديد الثقة والقوة من غالبية أبناء الشعب العراقي لحمايته والدفاع عن دستوره وتنفيذ أوامر الحكومة العراقية المنتخبة, فالجيش العراقي يعد المكون الحقيقي للشعب العراقي والذي يضم جميع مكوناته, فهو يستحق فعلاً أن يطلق عليه بودقة العراق التي ينصهر بها الجميع لتشكيل نسيج الوحدة الوطنية [14].

وفي السياق ذاته, فقد حدد السيد رئيس أركان الجيش العراقي السابق (بابكر زيباري) عناصر تكامل القوة للمؤسسات الأمنية بصورة عامة وللجيش بصورة خاصة وفق الأتي[15]:

أولاً– اختيار القادة الأكفاء.

ثانياً– أعاده منظومة تدريب حديثة ووفق مناهج متطورة.

ثالثاً– تكوين عقيدة جديدة للقوات المسلحة .

رابعاً– تطوير أداء القادة والأمرين من خلال أشراكهم في دورات حديثة خاصة في مجال فنون القتال العسكري, وذلك من خلال الإفادات والبعثات إلى الدول المتخصصة في هذا الجانب.

وبهذا الصدد, فقد اكد القادة العسكريين في (وزارة الدفاع العراقية) أن اهم مؤشرات الدلالة على القدرة العسكرية هي[16] :

1– شكل وحجم القوة العسكرية ونسبتها للإجمالي من عدد السكان.

2– شكل وحجم ونوع الأسلحة التقليدية .

3– التصنيع الحربي في الدولة.

4– التدريب الوطني للقيادات وهيئات القيادة.

5– مدى المشاركة في الدورات والتدريبات الإقليمية.

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

أن تقديم هذه المقترحات والدراسات من قبل قادة الجيش العراقي والقيام بتفعيل الجزء الأكبر منها كان هو الأساس والبداية بتشكيل قوات عسكرية مدربة استطاعت مواجهة الإرهاب والتنظيمات والفصائل الإرهابية على مختلف مسمياتها ابتداءاً من عام (2004) وظهور تنظيم القاعدة الإرهابي بقيادة (أبو مصعب الزرقاوي) والى يومنا هذا, وما يقوم به الجيش العراقي من عمليات بطولية في مواجهة تنظيم (داعش) الإرهابي.لذا يمكن القول, أن أحدى المقومات الأساسية للدولة وللحفاظ على أمنها الوطني هي دعم ومساندة القوات المسلحة عن طريق توفير متطلباتها ورفع مستوى جاهزيتها والتي بالمقابل تقوم بمهمة الدفاع عن أمن البلاد وحماية سيادتها.[17]

كما أن دور المؤسسات العسكرية العراقية والتي تعد أحدى المقومات الأساسية للأمن الوطني تتحدد بمجموعة من العناصر واهمها[18]:

أ- المحافظة على امن واستقرار البلد وسيادته وضمان تطبيق القانون.

ب- التدخل لمعالجة أي وضع أمني غير مسبوق يهدف إلى النيل من وحدة البلاد واستقرارها.

ج- المحافظة على خلق حالة من التوازن داخل المجتمع الواحد.

د- الأستجابة السريعة والتدخل الفوري في العمليات العسكرية بكل قوة و عزيمة.

هـ- المحافظة على البنية التحتية للبلاد وحماية خطوط نقل الطاقة .

ومن ناحية أخرى, وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي واجهت القوات العسكرية العراقية والتي تزامنت مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2011, وانتقال السيادة إلى العراقيين ألا أن الحكومة العراقية استطاعت بكل مفاصلها ومؤسساتها أن تنهض بواقع العراق بنسب مقبولة, في الوقت التي كانت هناك بعض المراهنات الداخلية والإقليمية على فشل الحكومة وعدم قدرتها في السيطرة وخاصة في الجانب الأمني, ولهذا يمكن بيان اهم ما قامت به الحكومة في الجانب العسكري من خلال دعمها الكامل ومساندتها للقوى العسكرية العراقية التي استطاعت أن تنجز خلال مدة قليلة ما يأتي:

- أستطاعت القوات المسلحة العراقية بكافة مفاصلها بفرض الأمن والأستقرار وتحرير العديد من المناطق المغتصبة التي كانت تحت أمرة الإرهاب, وإرجاع الحياة الطبيعية لها في اغلب محافظات العراق وضمان تطبيق القانون .

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

- تطوير قدراتها بالشكل الذي تستطيع فيه التواجد في أي بقعة على أرض العراق لمواجهة أي تهديد أو تحدي وخاصة المناطق التي كانت خاضعة إلى التنظيمات الإرهابية .
- أستطاعات تقليص العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة وغيرها في أغلب محافظات العراق .

ومن خلال ما تقدم يمكن القول, أن أختلاف وتنوع الصعوبات والتحديات التي واجهت المؤسسة العسكرية العراقية بعد (2003), قد اتخذت أشكال عديدة سواء فيما يخص ضعف العقيدة العسكرية بسبب الاقتتال الطائفي أو من خلال تأخير عقود التجهيز والتسليح للجيش العراقي أو من خلال محاولة بعض السياسيين من تشويه صورة هذه المؤسسة عبر الأعلام المغرض, ألا أن إرادة الحكومة العراقية بصورة عامة والمؤسسات الأمنية وإرادة الشعب العراقي بصورة خاصة كان حاجزا منيعا أمام أي تحدي يحاول عرقلة هذه المؤسسة وأفشالها, اذاً على الحكومة العراقية أن تولي الاهتمام الخاص بهذه المؤسسات (العسكرية) وذلك من خلال تطويرها ودعمها بالشكل الذي يتناسب مع حجم التحدي الذي يواجه العراق ويهدد امنه الوطني والقومي.

المبحث الثالث

المرتكز الاجتماعي

المواطن هو العامل المؤثر في الأمن الوطني, وهو المعني بتحقيق أمنه فرداً أو جماعة أو مجتمعاً, ويعطي هذا المقوم أهمية بالغة للأمن الوطني, ويتضمن أعداد المواطن في صحته وعقله وأخلاقه وتقاليده[19]. كونه يحدد طبيعة أو مسار الإمكانيات التي يمثلها صانع القرار السياسي, والتي تعطيه مصدر قوة اكبر سواء أن كان ذلك في تطبيق سياسته الداخلية أو الخارجية [20].

أن دراسة وتحليل المقوم الاجتماعي قد تتطلب ذلك كونها مصدراً مهماً من مصادر الأمن الوطني, وذلك لان الطبيعة الأجتماعية هي الأساس في دعم واتخاذ القرارات الأستراتيجية للدولة[21], هذا فضلاً عن أن المرتكز الاجتماعي يتحكم في تكوين وتلاحم ومدة بقاء المجتمعات السياسية ومدى أستقرار المؤسسات في الدولة, وعليه فان المقوم الأجتماعي من المقومات المهمة للأمن الوطني والتي لا تقل أهميته عن أي مرتكز أخر[22] .ومن ناحية أخرى وبقدر تعلق الأمر بالعراق, فالمجتمع العراقي يعد من المجتمعات المتنوعة, حيث يتكون من الطوائف والقوميات والطبقات التي تداخلت بينها العلاقات الاجتماعية والعشائرية, فضلاً عن امتلاكه بعض الخصائص التي تميزه عن غيره من المجتمعات والتي تؤثر بدورها في تكوين شخصية الأفراد المنتمين أليه, حيث أن شخصية الفرد العراقي وبالرغم مما تتميز به من مبادئ سامية والقيم والأخلاق

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

والدين, ألا انه يتصف بردود الأفعال السريعة والعنيفة والتحول في الأغلب إلى الهدوء , فهو قد يعمل بشخصيتين ولكن ليس بمعنى الازدواج وإنما قد ينسى الأخرى في بعض أحواله ويعود ذلك إلى عناصر ثلاثة رئيسة وهي[23] :

أولاً- العنصر الحضاري.

ثانياً- العنصر الأجتماعي,

ثالثاً- العنصر النفسي.

وفي السياق ذاته, فعند دراسة التركيبة الأجتماعية العراقية بكل طوائفها نجد أن هنالك خلافات عميقة وجذرية يكون أساسها المذهب أو الطائفة, فقد ظهرت بعض الحالات في الماضي, ولكن ليس كما هو مجسد بعد عام 2003, أذ اصبح العنف داخل العشيرة الواحدة أو داخل المنطقة الواحدة لأسباب مختلفة منها طائفية تخص المذاهب أو مادية أو سياسية, في الوقت الذي لا تجد في ثقافة المواطن العراقي أي معاني للعنف أو للتفرقة, ولكن عند التحقق في الانطلاقات المختلفة نجد أن اغلبها لم تكن بمقاصد إرهابية للإقصاء وإنما قد تكون عنف اجتماعي او بسبب مصالح متداخلة ، وهذا ما يجعلنا أمام قضية مهمة ألا وهي طريقة الأداء حيال هذه التدخلات, فالدول الإقليمية تدخلت نتيجة وجود اختلافات بسيطة في الواقع العراقي فهي بالتالي تنفذ مصالحها القومية وغاياتها لمنع التنمية في العراق من خلال استنزاف كل الثروة الوطنية العراقية والتي تعد من أهم عناصر وشروط النهضة, وعلى الرغم من ذلك فقد كان لبروز القيادات الدينية والعشائرية بعد عام 2003,موقفاً واضحاً على الساحة

العراقية وخاصة بعد اشتداد العنف الطائفي المفاجئ من جهة وانعكاسها على واقع المجتمع العراقي بصورة سلبية من جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى, وفيما يخص دور المرجعيات الدينية, فيمكن القول أن المرجعيات الدينية قدمت دعماً واضحاً للجهات الحكومية من اجل مواصلة عملها في أطار يعمل على الارتقاء بالواقع خصوصاً في ظل المشكلات والأزمات التي عانى منها الشعب العراقي أثناء حكم النظام السابق[24], فقد جاءت توجيهات المرجع الأعلى السيد (علي السيستاني) بعد مدة قليلة من احتلال العراق والتي حدد فيها المبادئ الأساسية التي تخص مستقبل الشعب من خلال[25]:

1- حق الشعب العراقي في حكم بلده بمعزل عن تدخل سلطة الاحتلال.

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

2- اللجوء إلى العملية الديمقراطية لاختيار الحكومة من قبل الشعب.

3- تولي الإدارة العامة للدولة من قبل العناصر الكفؤة والنزيهة.

كانت تحديات التأسيس كبيرة وكانت مواقف المرجعية اكبر, فوضعت المرجعية رؤيتها في التصدي السلمي للاحتلال وأثاره, فكان أن امتنعت عن إضفاء سمة الشرعية على الاحتلال بعدم استقبالها لأي من مسؤولي الاحتلال لحين زواله رسمياً وعسكرياً, في وقت انفتحت فيه على سائر الأطراف الأجنبية غير المنخرطة في الاحتلال, وفي مقدمتها الأمم المتحدة[26].

وبعد إعلان القوات المحتلة (سلطة الائتلاف المؤقتة) أستعدادها لقيادة العملية السياسية الجديدة في العراق حتى طالب السيد (علي السيستاني) بتاريخ 2003/6/26 بأجراء انتخابات تأسيسية/ دستورية لضمان اكبر قدر من التمثيل الشعبي على أن تجري المصادقة عليها بالأستفتاء العام[27].

وفي السياق ذاته, فقد أصدرت المرجعية الدينية العليا في العراق بياناً أخراً حول تحديد موعد الانتخابات في العراق بتاريخ 2004/2/21, حيث جاء فيه مطالبة السيد (علي السيستاني) مجلس الأمن بأصدر قرار ينص على أجراء انتخابات بعد انتقال السلطة إلى العراقيين بعد فترة قصيرة وذلك في اطار قرار يصدر عن مجلس الأمن.

المبحث الرابع

المرتكز السياسي

يعد المقوم السياسي احد المقومات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي, ويمارس هذا المرتكز تأثيره نتيجة لطبيعة البيئة السياسية العراقية والتي تشكلت تبعاً لنمط المحاصصة السياسية والتي أصبحت تمثل المرتكز الرئيس في إدارة الدولة, لذا فأن من اهم الجوانب التي يرتكز عليها المرتكز السياسي والذي يعد من المقومات الأساسية للأمن الوطني العراقي هي:

أولاً- الدستور:

يعد الدستور هو الوثيقة الأسمى في البلد وهو الضمان الأكيد, لحقوق المجتمع وهوياتهم ورصانة نظامهم السياسي, كما يحدد الدستور طريقة أداره الحكم في الدولة ويبين طبيعة العلاقة بين السلطات. والرؤية التي يتضمنها الدستور تمثل الرؤية التي توافق عليها المجتمع من قادة ومواطنين ويصبح بعد امتداده مرجع في أداره الأمور كافة, التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة وتتمتع نصوصه بسمو من نوع خاص يجعل مسالة تعديلها يمر باليات ليست بالسهلة في اغلب الأحيان[28] .

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

وفي السياق ذاته, يلاحظ أن النص على حقوق الأنسان في الدساتير يعد احد الوسائل التي تؤدي إلى ضمان حقوق الأنسان وتعمل على عدم انتهاكها, أذ أن النص على هذه الحقوق في الدستور يعني أن لهذه الحقوق مبادئ دستورية يجب على كافة السلطات في الدولة احترامها, وهذا ما جاء به الدستور العراقي لسنة 2005, في الباب الثاني تحت عنوان (الحقوق والحريات) والذي يؤكد على حقوق الأنسان واحترام حرياته الأساسية وذلك في المواد 15-46 والتي تنص على حق الفرد في الحياة والأمن والحرية والحق في الخصوصية الشخصية وحرمة المساكن وعدم أسقاط الجنسية[29].

كما أكد الدستور العراقي الدائم لعام 2005, على الحياة الديمقراطية التي يمكن تعريفها بشكل مبسط : التداول السلمي لسلطة من خلال انتخابات مباشرة يختار الشعب من يمثله فيها, فالعراق كبلد حديث العهد بالديمقراطية ألا انه يمتلك دستوراً ضامناً للحياة الديمقراطية وقد ضمن الدستور حق الشعب في اختيار ممثليه في السلطة التشريعية والذي خولها بأختيار السلطة التنفيذية وقد جعل الدستور الاتحادي العراق
الشعب مصدر السلطات في كافة مستوياتها, ومن مواد الدستور الاتحادي لجمهورية العراق التي تؤكد على الديمقراطية (المادة1,المادة5, المادة6, المادة39, المادة46)[30].

أما سيادة القانون والتي تعد أصل من الأصول الدستورية ويترتب عليه: لا يمكن للسلطات العامة القائمة في بلدها أن تمارس سلطتها ألا وفق قوانين مكتوبة صادرة وفق الإجراءات الدستورية المتفقة مع الدستور في بلد معين, فمتى ما أريد للعراق أن يتقدم ويضاهي في تقدمه الدول الحديثة يجب أن يسوده القانون وان لا يكون أحداً فوق القانون, فالدستور الاتحادي لجمهورية العراق أعطى لسيادة القانون أهمية كبيرة واكد عليه في العديد من مواده ومن المواد التي تؤكد على سيادة القانون هي (المادة5, المادة14, المادة15, المادة17)[31].

ومن المسائل المهمة التي نص عليها الدستور العراقي هي (الفصل بين السلطات) التشريعية والتنفيذية والقضائية أي يعني تحقيق التوازن بينهما بحيث تستطيع كل سلطة أن توقف الأخرى لاسيما السلطتين التشريعية والتنفيذية عند حدودها اذا ما تجاوزت حدود سلطتها القانونية, أما السلطة القضائية فيمكن أن يكون دورها أوسع واقوى في وجه السلطتين التشريعية والتنفيذية, فبالنسبة للأولى عن طريق الرقابة على دستورية القوانين والثانية عن طريق مراقبة مشروعية الأعمال الإدارية وعندها يتحقق قول (مونتسكيو) السلطة توقف السلطة[*] .

ومن ناحية أخرى, فالدستور العراقي أسس هيئات جعلها مستقلة في أداء عملها من اجل أن تمارس بنزاهة وشفافية مثل (المفوضية العليا للانتخابات, مفوضية حقوق الأنسان, هيئة النزاهة) ومن المواد الدستورية التي تأكد على الفصل بين السلطات هي المادة (19 ,47, 48, 61, 65, 66, 67, 73, 76, 78, 80, 87, 88, 89, 102, 103) [32].

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

وهذا من شأنه أن يدعم فاعلية الرقابة من جهة والنزاهة من جهة أخرى بما يساهم في تخفيف حدة الفساد الإداري الذي يؤثر بدوره على الأمن الوطني العراقي.

ثانياً- المصالحة الوطنية:

بعد أحداث 9 نيسان/ 2003, والتي عصفت بسقوط العراق, وضعت الحكومة العراقية المنتخبة منذ استلامها السلطة مشروعاً شاملاً للمصالحة الوطنية كأسبقية أولى حيث تضمن المشروع جميع الجوانب الإيجابية والشفافة التي تنم عن المصداقية للانفتاح والمشاركة الفعالة في العملية السياسية لجميع الأطراف وبالأخص تلك التي لديها تحفظات أو توجهات تصحيحية للعملية السياسية وحتى التي استخدمت السلاح في أثبات وجودها وتوجهاتها المغايرة بأستثناء من تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي[33].

فضلاً عن ذلك فأن إعلان المصالحة الوطنية في بغداد والصادر في شباط / فبراير /2015, والذي أفاد بأن العراقيين تعاهدوا على حرمة الدم وأدانه التجربة الدكتاتورية وأساليب الحكم الأستبدادي والاقصائي, والألتزام والعمل على وحدة وسلامة العراق أرضاً وشعباً, وحصر السلاح بيد الدولة, وأدانه كافة أشكال التحريض الطائفي والتكفيري, وطرد ومحاربة كافة أشكال القوى الظلامية سواء كانت تتمثل بتنظيم (داعش) الإرهابي أو غيرها من المجاميع الإرهابية [34].

ومن ناحية أخرى فان أي خطة امنيه تستهدف تحقيق الأستقرار في البلاد لابد لها أن تكون ذات أفق سياسي يرافق إجراءاتها العسكرية وفي مقدمة ذلك الأفق السياسي تحقيق المصالحة الوطنية التي هي حاجة أمنية أيضاً علاوة على كونها هدفا سياسيا لابد منه للخروج من المأزق الذي تعيشه البلاد في جميع المجالات, وللوصول إلى تحقيق المصالحة الوطنية لابد من توفير الأجواء والأرضية الصالحة للبدء بحوار جاد ومخلص وبّناء, وعدم الاعتماد على الخطب والمؤتمرات التي لم تستطع سواء كانت الخارجية منها أو الداخلية تحقيق الأهداف المعلنة من القائمين عليها لأنها أفقدت المقومات الأساسية التي يعتمد عليها أي مشروع لتحقيق المصالحة الوطنية [35].

ومن اجل تحقيق سبل النجاح والانضباط المطلوب للمصالحة الوطنية لابد أن يعتمد التحرك الجاد على محاور أساسية أهمها[36]:

1- تفعيل الألية التي تجري بموجبها العملية السياسية, فقد ثبت بالواقع الملموس أن الأليات التي استخدمت إلى الأن أفقدت الأداء الفاعل, وكانت ضعيفة ومتعثرة بسبب أبعاد اطراف شعبية فاعلة.

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

2- أقامة مركز دراسات وطنية متخصصة بالشأن الوطني العراقي ، يكون من مهامه تعزيز مسارات المصالحة الوطنية وأعداد الدراسات اللازمة ، ويوجه جهده نحو بلورة الطرق الصحيحة والوطنية لتعظيم الأنسان والدور العراقي، ورفع مسؤوليته بأكاديميين غير مسيسين.

3- فتح قنوات اتصال مع كل القوى السياسية المعارضة سواء تلك المشاركة في العملية السياسية ، أو المعارضة من خارج العملية السياسية .

4- أن أي مصالحة وطنية لا تقوم على برنامج عمل متفق عليه ستكون فاشلة وناقصة من حيث الأساس, لان البرنامج هو الذي يحدد المبادئ وسبل تحقيقها وقناعة الجميع بجدواها وإعطائها الفاعلية والديمومة, لذلك فان البرنامج الوطني يحقق المصالحة بالمفهوم السياسي خصوصاً اذا كانت معالمه وأركانه تستهدف بناء الدولة الديمقراطية التي تعتمد على الكفاءة والنزاهة والإخلاص بعيداً عن المحاصصة وتقاسم المناصب.

5- أن أي برنامج للمصالحة الوطنية من الواجب أن يستهدف بالأساس إلى معالجة مشاكل الناس خصوصا في الظروف الصعبة التي يواجهونها حالياً في المجالات الأمنية والاقتصادية والخدمية والعلاقات الأجتماعية.

ومن ناحية أخرى, فلابد من التأكيد هنا إلى جهود القبائل العراقية في المصالحة الوطنية, وذلك من خلال مشاركة رؤساء وشيوخ العشائر فيها ودعهم للمصالحة الوطنية ورفضهم للتقسيم الطائفي وتأكيدهم على وحدة أرض العراق ومما تقدم يمكننا القول, أن المصالحة الوطنية في العراق ولما حظيت به من دعم وتوافقات ومشاركة من كافة مكونات وأطياف الشعب العراقي, كان لها الدور الأساس والفعال في نجاح العملية السياسية في العراق بعد عام 2003, وهذا من شأنه أن يعزز أمن العراق الوطني.[37]

الإستنتاجات :

1- موقع العراق الإستراتيجي جعل الكثير من الدول الطامعة بخيراته الى توحيد اهدافه ودس عملائهم في العراق من أجل نشر الفتنة بين أبنائه وزعزعة الوحدة الوطنية وبذلك يتدهور الوضع العام في البلاد وعلى جميع المستويات مما يؤدي الى زيادة الإستفادة لهذه الدول الطامعة .

2- عدم كفاءة السلطة الحاكمة بعد عام 2003 وأنشغالهم بمصالحهم الخاصة سبب في تراجع كبير في نظام الدولة على جميع الإصعدة وبذلك أصبح من السهل لمثل هكذا مجاميع السيطرة عليه وتدمير مادمروه .

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

3- ضعف الدور الأمني وعدم التصدي لهذه المجاميع بشكل كافٍ جعل هذه المجاميع تندفع أكثر وراء اهدافها وتفعل مافعلته أثناء أنشغال السلطة الحاكمة في صراع سياسي من أجل مصالحهم دون أن يلتفتوا الى حماية البلد وأصلاح وضعه وبالتي حدث ماحدث وخسر العراق الكثير سواء اعداد بشرية او بنى تحتية أو تراجع ثقافي وحضاري وعلمي وتدهور أقتصادي واجتماعي غيرها .

التوصيات :

1- من الضروري وضع تعريف أو توضيح مفهوم الإرهاب وأتفاق جميع الإطراف عليه وبذلك يتم حصر مفهوم واحد للإرهاب متفق عليه من قبل جميع الدول دون تحريف من قبل بعض الجهات بما يخدم مصالحها .

2- على الدولة أستغلال وأستثمار المساحات الواسعة في البلاد حتى لايبقى لعامل الطبيعة في البلاد دور في تنامي ظاهرة الإرهاب وكي لايترك المجال للمجاميع الإرهابية الإستيطان في هذهِ المناطق .

3- على حكومة البلاد وأصحاب الشأن دعم بعض المختصين ودعوتهم من أجل عمل ورشات وجلسات حوارية يتم فيها التعريف بهذه الظاهرة (ظاهرة الإرهاب) بشكل عام وتبث على التلفاز من أجل أن يتسنى للجميع التعرف على هذه الظاهرة بشكل أوضح وبذلك ينتشر الوعي بين الناس وتقل النسبة الجهل مما يجعل من الصعب على هذه المجاميع الإرهابية خداع الناس وضمهم الى صفوفهم .

4- على السلطة الحاكمة الأنشغال بالمصالحة العامة وترك المصالح الشخصية والعمل على تكاتف ابناء البلد الواحد وزيادة الوحدة الوطنية . حيث أن موقع العراق الإستراتيجي جعله محط الإنظار من قبل الدول الطامعة وأي خلل في عمل الدولة سيجعل من السهل تفكك البلاد وبالتالي أستفاده هذه الدول .

Diyala Journal For Human Research

Valum 4 Issue96- 2023

مجلة ديالى للبحوث الإنسانية

المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023

djhr.uodiyala.edu.iq

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

IRAQI Academic Scientific Journals

مرتكزات الأمن الوطني العراقي في مواجهة ظاهرة الإرهاب

معلومات الباحثين وعناوينهم	
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية	ا0د0 عبد الأمير عباس الحيالي
جامعة ديالى كلية العلوم الاسلامية	إيهاب سالم محمد
ehabhamadany@gmail.com	dr.abdalamer@yahoo.cin

Keyword

الكلمة المفتاحية : مرتكزات، الامن الوطني ، ظاهرة الارهاب

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص

CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

أنَّ استراتيجية الأمن الوطني العراقي, لابد ان تكون ذات فاعلية في تنتظم القدرات الزمانية والمكانية لمواجهة الارهاب والحد منه , حتى يتحتم على الأمن الوطني العراقي الانتقال من حافة التأثر إلى حافة التأثير, وتلك مرحلة متداخلة الفعل, والزمن معاً, وهذا يتطلب من الشعب العراقي ان تكون له رؤية لذاتهم. فحماية الذات يستدعي أولاً الاقتراب من حماية الوجود ويعد المرتكز السياسي هذا هو احد المرتكزات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي, ويمارس هذا المقوم تأثيره نتيجة لطبيعة البيئة السياسية العراقية والتي تشكلت تبعاً لنمط المحاصصة السياسية والتي أصبحت تمثل المرتكز الرئيس في إدارة الدولة, لذا فأن من اهم الجوانب التي يعتمد عليها المرتكز السياسي والذي يعد من المقومات الأساسية للأمن الوطني العراقي.

ان اختيار صناع السياسة عند مواجهة عقبات وتهديدات يعتمد على طبيعة المؤسسات المملوكة للدولة التي يسعى من خلالها إلى تأمين عناصر المواجهة لتقويض الأمن القومي العراقي. وتدور مشكلة البحث حول ماهي مرتكزات الامن الوطني العراقي في مواجهة الارهاب ؟ اما فرضية البحث هي الاجابة على مشكلة البحث هناك عدد من المرتكزات وهي اقتصادية واجتماعية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي اضافة الى المنهج التحليلي في تحليل المرتكزات الاساسية التي يعتمد عليها الامن الوطني العراقي ، وتناول هذا البحث اربعة مباحث ، الاول خصص للمرتكز الإقتصادي ، والمبحث الثاني المرتكز العسكري ، وتناول المبحث الثالث المرتكز الاجتماعي ، وركز المبحث الرابع على المرتكز السياسي .

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

[1] معين حداد , الجيوبولتكية , قضايا الهوية والإنتماء , ط2 , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت , 2013 , ص 13 .

[2] علي عادل حبيب , مقومات الدور الإقليمي للعراق , دراسة مستقبلية , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , رسالة ماجستير (غير منشورة) , 2011 , ص 45

[3] علي فارس حميد, التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي , مركز رؤية للبحوث الاستراتيجية, بغداد, 2012, ص 92.

(4) علي فارس حميد, التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي , مركز رؤية للبحوث الاستراتيجية, بغداد, 2012, ص 93

[5] كامل بدر الكيلاني, الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات, الخليج و تحديات المستقبل, مركز الأمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبي, 2005, ص 267.

[6] عبد علي كاظم المعموري, انهيار الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية, مطبعة الساقي, مركز العراق لدراسات, 2010, بغداد, ص 264.

[7] امجد الجنابي, الثروات الطبيعية في العراق اهم عوامل القضاء على البطالة, مركز النور, 2012/4/2, للموقع : http://www.alnoor.se/article.asp?id=148470.#sthash.6LeVrciM.dpuf

[8] تقرير عالمي : العراق حتى اغنى الدول بالموارد الطبيعية, صحيفة الدستور, العدد 3403, بغداد, 2015.

[9] محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, دار إعلان الفنون والآداب والنشر, بغداد , 2006, ص 36

[10] محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, مصدر سابق, ص 36.

[11] سالم محمد عبود و سعد عبد الستار طالب, مصدر سابق , ص ص 121, 122.

(*) ومن أبرز المواقع السياحية الدينية (الروضة الحسينية والعباسية المطهرة في كربلاء, ومرقد الأمام علي (ع) ومرقد الأمام الكاظم (ع) ومرقد الشيخ علد القادر الكيلاني وأبو حنيفة في بغداد , وكذلك الأماميين العسكريين في سامراء).

[12] عامر مصباح, مدخل إلى علم العلاقات الدولية, دار الكتاب الحديث, القاهرة, 2009, ص222.

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

[19] اسس ومبادئ الامن الوطني ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية, كلية الدفاع الوطني, بغداد ، 2012 , ص 23.

[20] صادق الأسود, علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 1990, ص94.

[21] علي فارس حميد, التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي, مصدر سابق, ص95

[22] صادق الأسود ، مصدر سابق, ص 203.

[23] أحمد عمران عبد و عقيل مصطفى مهدي, مصدر سابق, ص46

[24] احمد عمران عبد و عقيل مصطفى مهدي, مصدر سبق ذكره, ص97.

[25] خليل مخيف الربيعي, المرجعية الدينية والانتخابات, المجلة العراقية للعلوم السياسية, العدد 1 , بغداد , الجمعية العراقية للعلوم السياسية, 2005, ص 35.

[26] أنور سعيد الحيدري, مرجعية الأمام السيستاني وصيرورة الدولة العراقية المعاصرة: صفحة الحشد الشعبي, من كتاب: في مواجهة داعش أية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد أحداث

[13] علاء الدين هلال, الأمن القومي العربي, مجلة أفاق عربية, العدد 9, بغداد, 1987 ص 15.

[14] حاتم مهدي الدفاعي, واقع ومستقبل العراق: التحديات والخيارات, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية, العدد2, السنة 1, 2009, ص41.

[15] بابكر زيباري, الجيش العراقي حاضراً ومستقلاً , مجلة دراسات عراقية, العدد 7, مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية, , بغداد, 2007, ص 2.

[16] جامعة الدفاع للدراسات العسكرية, كلية الدفاع الوطني, مصدر سبق ذكره, ص31 جامعة الدفاع للدراسات العسكرية, كلية الدفاع الوطني, مصدر سبق ذكره, ص31

[17] لبنى خميس مهدي, البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي, مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية, العدد 2, نيسان , 2012, ص102.

[18] احمد عمران عبد و عقيل مصطفى مهدي, الارهاب في العراق للفترة ما بين (2006–2013) جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، كلية الدفاع الوطني ، بغداد ، 2013 , ص 201_202.

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

الدولة الوطنية المعاصرة وأزمة الاندماج والتفكيك, 2008, ص 110-112.

(*) في بعض الدول لاسيما الاشتراكية, تراجعت نظرية الفصل بين السلطات لتحل محلها فكرة وحدة السلطة وهي سلطة الشعب التي يمارسها عن طريق ممثليه الذين يختارهم بكل حرية مع الاعتراف بوجود هيئات متخصصة في الدولة تعمل أولها في التشريع والثانية في التنفيذ والثالثة في القضاء. وأيضاً ينظر: بشرى العبيدي, مبدأ الفصل بين السلطات: مفهومه: مركزه في الدستور العراقي, مؤسسة مدراك لدراسة أليات الرقي الفكري, الموقع: www.madarik.net/mag5and6/15.htm

[32] الدستور العراقي الدائم, المواد: (19, 47, 48, 61, 65, 66, 67, 73, 76, 78, 80, 87, 88, 89, 102, 103) مصدر سبق ذكره.

الموصل, الساقي للطباعة والنشر, مركز العراق للدراسات, بغداد, 2016, ص179.

[27] فراس طارق مكية, قضية الانتخابات : ثورة الدستور في العراق 2003 – 2005, دار اليذرة للطباعة والنشر, بغداد, منتدى الحوار المدني , 2014, ص 16.

[28] –) أياد محسن, الدستور العراقي: فروقات مستمرة ورقابة غير فعالة, للموقع:

www.iraq2020.org/print_top.php?id_top=125&p=topics&parm

[29] عادل شمران الشمري, ضمانات حقوق الأنسان وحرياته الأساسية في النظم القانونية الداخلية, جامعة كربلاء, للموقع: fcdrs.com/includes/download.php?type=article&aid =2

[30] جمهورية العراق, الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 , المواد (1, 5, 6, 39, 42/ أولاً)

[31] المصدر نفسه, المواد: (5, 14, 15, 17) . وأيضاً ينظر: علي خليفة الكواري: نحو مفهوم جامع للديموقراطية في البلدان العربية: من كتاب

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

- أنور سعيد الحيدري, مرجعية الأمام السيستاني وصيرورة الدولة العراقية المعاصرة: صفحة الحشد الشعبي, من كتاب: في مواجهة داعش أية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد أحداث الموصل, الساقي للطباعة والنشر, مركز العراق للدراسات, بغداد, 2016
- بابكر زيباري, الجيش العراقي حاضراً ومستقلاً , مجلة دراسات عراقية, العدد 7, مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية, , بغداد, 2007
- تقرير عالمي : العراق حتى اغنى الدول بالموارد الطبيعية, صحيفة الدستور, العدد 3403, بغداد, 2015.
- جريدة المؤتمر, العدد 1394, بغداد, 25 تموز 2007.
- حاتم مهدي الدفاعي, واقع ومستقبل العراق: التحديات والخيارات, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية, العدد2, السنة 1, 2009
- خليل مخيف الربيعي, المرجعية الدينية والانتخابات, المجلة العراقية للعلوم السياسية,

(33) استراتيجية الأمن القومي العراقي:2007-2010:العراق أولا، رئاسة الوزراء، جمهورية العراق, بغداد 2007,ص11

(34) علان بغداد للمصالحة: إدانة الدكتاتورية والتكفير وحرمة الدم, 2015/3/10, للموقع:

www.Almasalah.com

(35) قيس العزاوي, جريدة الجريدة, الأمن والمصالحة الوطنية, للموقع:

www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid

(36) ستار جبار الجابري, المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق: الشرق الأوسط أنوذجاً, مجلة الدراسات الدولية, العدد60, جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية, 2015, ص8

(37) جريدة المؤتمر, العدد 1394, بغداد, 25 تموز 2007.

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية:

- استراتيجية الأمن القومي العراقي:2007-2010:العراق أولا، رئاسة الوزراء، جمهورية العراق, بغداد 2007

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

- علي عادل حبيب , مقومات الدور الإقليمي للعراق , دراسة مستقبلية , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , رسالة ماجستير (غير منشورة) , 2011
- علي فارس حميد, التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي , مركز رؤية للبحوث الاستراتيجية, بغداد, 2012
- فراس طارق مكية, قضية الانتخابات : ثورة الدستور في العراق 2003 – 2005, دار اليذرة للطباعة والنشر, بغداد, منتدى الحوار المدني , 2014
- كامل بدر الكيلاني, الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات, الخليج و تحديات المستقبل, مركز الأمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبي, 2005
- لبنى خميس مهدي, البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي, مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية, العدد 2, نيسان , 2012
- محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, دار إعلان الفنون والآداب والنشر, بغداد , 2006

العدد 1 , بغداد , الجمعية العراقية للعلوم السياسية, 2005

- ستار جبار الجابري, المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق: الشرق الأوسط أنوذجاً, مجلة الدراسات الدولية, العدد60, جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية, 2015
- صادق الأسود, علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 1990
- عامر مصباح, مدخل إلى علم العلاقات الدولية, دار الكتاب الحديث, القاهرة, 2009
- عبد علي كاظم المعموري, انهيار الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية, مطبعة الساقي, مركز العراق لدراسات, 2010, بغداد
- علاء الدين هلال, الأمن القومي العربي, مجلة أفاق عربية, العدد 9, بغداد, 1987
- علي خليفة الكواري: نحو مفهوم جامع للديموقراطية في البلدان العربية: من كتاب الدولة الوطنية المعاصرة وأزمة الاندماج والتفكيك, 2008

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

- أياد محسن, الدستور العراقي: فروقات مستمرة ورقابة غير فعالة, للموقع: www.iraq2020.org/print_top.php?id_top=125&p=topics&parm
- عادل شمران الشمري, ضمانات حقوق الأنسان وحرياته الأساسية في النظم القانونية الداخلية, جامعة كربلاء, للموقع: fcdrs.com/includes/download.php ?type=article&aid =2
- قيس العزاوي, جريدة الجريدة, الأمن والمصالحة الوطنية, للموقع: www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid
- معين حداد , الجيوبولتكية , قضايا الهوية والإنتماء , ط2 , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت , 2013
- احمد عمران عبد و عقيل مصطفى مهدي, الارهاب في العراق للفترة ما بين (2006-2013) جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، كلية الدفاع الوطني ، بغداد ، 2013
- **ثانياً : مواقع الأنترنت**
- اعلان بغداد للمصالحة: إدانة الدكتاتورية والتكفير وحرمة الدم, 2015/3/10, للموقع: www.Almasalah.com
- امجد الجنابي, الثروات الطبيعية في العراق اهم عوامل القضاء على البطالة, مركز النور, 2012/4/2, للموقع : http://www.alnoor.se/article.asp?id=148470.#sthash.6LeVrciM.dpuf
- أنور سعيد الحيدري, مرجعية الأمام السيستاني وصيرورة الدولة العراقية المعاصرة: صفحة الحشد الشعبي, من كتاب: في مواجهة داعش أية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد أحداث الموصل, الساقي للطباعة والنشر, مركز العراق للدراسات, بغداد, 2016